د.نجيب غلاب

رؤية مقارنة لمسألة التغيير

بين المؤتمر والقومي ذات النزوع الأيديولوجي

«المؤتمر».. تيار سياسي ويحمل رؤية متماسكة تم بناؤها من قبل المجتمع

■ تحاول هذه المقالة أن تفهم مسألة التغيير لدى الأحزاب السياسية اليمنية وكيف تعاملت مع هذه القضية على مستوى الخطاب والممارسة العملية؟ وذلك بهدف كشف طبيعة الرؤى والمشاريع السياسية المطروحة ومدى قدرتها على فهم واقعنا اليمني والانسجام معه وفهم طبيعة الصراع السياسي كما هو في حقيقته، ونهدف أيضا لمعرفة خطر الاحزاب السياسية ذات النزوع الايديولوجي على تطور المجتمع، وما الذي جعل المشترك يطالب بالتغيير الشامل والجذري ؟ وما الذي يميز المؤتمر الشعبي العام عن بقية الأحزاب في الساحة اليمنية؟

في البداية علينا أن نفرق بين مفهومين اساسين هما التغيير والتغير حتى تكون الرؤية واضحة ويكون فهمنا لما يجري حولنا أكثر عمقا لمسالة التغيير كقضية محورية تضعها الأحزاب بلا إستثناء كشعار ومطلب ومن خلالها تتصارع فيما بينها وكل طرف يرى أن رؤيته التغييرية هي القادرة على انقاذ المجتمع.

التغيير: تدخل إرادي منظم يهدف إلى إحداث تحولات في الواقع ونقله من حالة إلى أخرى وعادة ما يقود هذا التحول مجموعة منظمة لها رؤية تهدف إلى تغيير محيطها قد تركز على جانب أو على عدة جوانب أو قد تتبنى التغيير الجذري، ولأنه تدخل إرادي وفعل فهو يحتاج إلى وسيلة فكرية توضح طبيعة المستقبل الناتج عن عملية التغيير ووسيلة مادية كاداة تنفيذية، قد تكون سلمية أو عنيفة.

والمطالبة بالتغيير في الغالب تتبناه نخبة تعتقد بضرورة أحداث تحولات في الواقع المجتمعي فتطرح رؤيتها وهذه الرؤية أما أن تكون نابعة من المجتمع وتعبير عن مطالب وحاجة مجتمعية وبالتالي متوافق مع الواقع، أو مبنية على عقيدة إيديولوجية مسبقة لا علاقة لها بالواقع الذي تريد تغييره وتسعى النخبة من خلالها إلى رسم المجتمع وفق خطوط تم تحديدها تنقل المجتمع من واقعه الراهن إلى الواقع الذي تتصوره الايديولوجية التي تؤمن بها النخبة، أو نتيجة رغبة في مصلحة لدى النخبة فترى النخبة أن الواقع الحالي لا يخدم فكرها أو مصالحها وبالتالي لا بد من تغييره بصرف النظر عن الحاجة والإنسجام.

التغيّر: تحول في الواقع يحدث بشكل طبيعي وحتمي بفعل أحداث وظروف مختلفة في شتى مناحي الحياة تجعل المجتمع يقوم بإحداث تحولات ذاتية عميقة وبشكل مقبول ومتوافق مع الحاجات الفعلية للمجتمع ويصبح التغير الحاصل جزء من بنية وتكوين المجتمع بما يعني رسوخ الجديد في القديم والظهور بصورة مختلفة تعبر عن تطور المجتمع بما يعني إلتحام هذه النقلة بعقل وثقافة وسلوك المجتمع، والتغير يحدث في مختلف المجالات مع ملاحظة أن التغير في جانب معين يؤثر على الجوانب الأخرى ذات العلاقة ويحدث كل ذلك بتلقائية وبفعل رغبة وحاجة المجتمع.

والتغيير المبني على رؤية واقعية عندما يتفاعل مع التغير الطبيعي، يجعل التحول الحاصل محايث للواقع ويتم بطريقة هادئة ومتزنة ويسهم في تطور المجتمع، ويمكن اجمال دوره في تسريع الحراك وتصويب الخطى من خلال تدخل قوة الإرادة الانسانية في إستعاب الأفكار الجديدة المتوائمة مع حاجات المجتمع ومطالبه، (وهذه الإستراتيجية هي المتبناه من قبل المؤتمر كما سنرى لاحقا).

أما التغيير المبني على قراءة خاطئة للواقع نتيجة الاعتماد على إيديولوجية قديمة أو حديثة أو نتيجة مصالح أنانية ففي هذه الحالة يحدث تزييف وعي المجتمع ويصبح التغيير إداة تعمل على إعاقة المجتمع من تحوله تطوره الطبيعي بل أن الايديولوجية قد تجبر المجتمع على قيم ومفاهيم تحجب عنه الرؤية لفهم حتى حاجاته ومصالحه الحقيقية.

■ «المشترك».. لايحمل أية أيديولوجية وليس لديه رؤية فكرية متماسكة.. ولايمكنه في ظل تركيبته الحالية أن يشكل تيارا قادراً على صناعة فعل إيجابي لصالح المجتمع

والتغيير المؤسس على الايديولوجيا غالبا ما يتبنى التغيير بمفهومه الجذري والشامل وهذا ما يجعل اصحابه يعملون في ظل إستراتيجية ناقدة للواقع باسلوب ثوري وناقم ورافض له، وهذه الطريقة تتضمن في بنيتها رفض الآخر ورغبة في إلغائه بل وتدميره وهذا ما يجعل من العنف سلوك طبيعي في حركتها في حالة وجود مقاومة من المجتمع ونخبته وتبدأ صراعها مع النخبة المعيقة لها بمواجهتها من خلال إستغلال أخطائها والتأثير على المجتمع لمنحها الشرعية ثم تقوم لاحقا بتدمير النخبة السابقة وبعد الامساك بزمام السلطة تبدأ الصراع مع المجتمع بفرض رؤيتها الفكرية عليه بوسائل القهر والاجبار.

المشترك فراغ ايديولوجي ومشروع تلفيقي

المشترك كتجمع وتحالف لا يحمل أية أيديولوجية وليس لديه رؤية فكرية متماسكة ولا يمكنه في ظل تركيبته الحالية أن يشكل تيار قادر على صناعة فعل إيجابي لصالح المجتمع بل أن حركته تتجه نحو السلب ونتائج صراعه مع الحاكم لن تكون إلا وبالا على المشترك نفسه وعلى المجتمع فهو لا يملك رؤية واضحة ولا يمكنه ذلك إلا إذا تخلت كل الاطراف لصالح طرف واحد أو تنازل الجميع عن أفكارهم لصالح رؤية فكرية جديدة لا تنتمي إلى أي طرف وهذا محال بحكم التناقض بين احزبة على مستوى الفكر والمصالح كما أن توليد أيديولوجية جديدة من خلال التوافق لن يخلق إلا رؤية مشوهة وبناء ملفق مهزوز ينهار بمجرد خروجه.

من جانب آخر أحزاب المشترك ذات نزوع إيديولوجي واضح وعلى الرغم من تناقض تياراته إلا أنها تحمل مفاهيم وأفكار متعالية عن الواقع مما يجعل فهمها لقضايا المجتمع لا يعبر عن حاجة وطبيعة المجتمع، ومحاولة فرض رؤيتها سلما أو عنفا في ظل هذا الفهم الخاطئ يعمل على إعاقت التطور الطبيعي للمجتمع.

وتفسير ذلك أن الفهم الخاطئ لدى التيارات الإيديولوجية للواقع ناتج عن استخدامها آليات فكرية لا تنتمي إلى الواقع اليمني فتحجب عنها رؤية الواقع كما هو، كما أنها من جانب آخر تحاول أن تنتج واقع آخر متخيل في بنية الايديولوجيا مناقض لما هو كائن فتكون برامجها وسياساتها وسلوكها نتاج رؤية مركبة غير قادرة على فهم الواقع ولا تميز بين الحلم والحقيقة.

ومشكلة المشترك ان التغيير الذي اجمعوا عليه تختلف طبيعته لدى تياراته بحكم اختلاف وتناقض الأطار المفاهيمي والقيمي والفكري ولكن الذي يجمعها بصرف النظر عن الإيديولوجيا المؤسسة لتياراته، إذا ما استثنينا الخصومة والثار من النظام والرغبة الجامحة في السلطة والثروة، أنها جميعا تتعامل مع الواقع بالية عقلية واحدة من خلال مفاهيم وافكار لا تعبر عن الواقع كما هو بالفعل وليست نتاج طبيعي للتغير في البئية المحلية المحيطة بل منتجة من بئية مختلفة قد تكون ماضوية أو حديثة.

المهم أن هذه الآلية تكوّن ستار سميك يحجب عنها الرؤية الصحيحة والحقيقية وينتج عن ذلك تصورات ذهنية عن الواقع متناقض ولا يعبر عن البئية المحيطة التي تعمل فيها وتحاول تغييرها وهذا يفسر لنا تعاملها مع مشاكل وقضايا مختلفة عن الواقع وفي هذه الحالة فان المنتج الفكري وتفسيراتها للواقع لا يقود إلى حلول بل ينتج عنه سلبيات أقلها أنها تعيق التغير الطبيعي للمجتمع وتعمل على تجميد الواقع فالفهم الخاطئ يقود إلى حلول فاشلة بحكم عدم قدرتها على التعامل مع الواقع لانها اقامت تحليلاتها على واقع متخيل تم بنائه وتكوينة في عقل النخبة وهذا في تصوري ما يضعف المعارضة ويحاصرها وتصبح عاجزة عن فهم واقعنا والحكم عليه.

وهذا التحليل يفسر لنا رؤيتها السياسية وسلوكها فهي مؤسسة على اعتقاد أن الواقع فساد محظ والدمار والخراب محيط به من كل جانب فيصبح التغيير الجذري والشامل هو الحل وهذا الحل لا يمكن تحقيقه إلا بالسيطرة والهيمنة على المجال السياسي وهذا لا يمكن حدوثه إلا بتصفية النخبة الحاكمة ونتيجة قناعتها أن الرئيس هو محور النخبة الحاكمة فان رحيله يعني تفتت وانحلال النخبة الحالية وبالتالي الوصول إلى تحقيق اهدافها السياسية.

لذا فقد بالغ المشترك في نقده للرئيس واصبح محور حركته نقد الرئيس وتدمير أسس شرعيته ومطالبته بالرحيل واقناع الآخرين أن رحيل حل لكل مشاكل اليمن والملاحظ أن كل تركيز المشترك يدور حول الانتخابات الرئاسية رغم أن المحليات تخدم التحولات الديمقراطية والسياسية أكثر ومنصب الرئيس والسيطرة عليه من قبل المشترك فيه خطورة كبيرة على الاستقرار (تناولنا هذا الموضوع في المقالة السابقة)، كما أن حركة المشترك خصوصا في الجانب الأعلامي لا هم لها إلا الرئيس والإنتخابات الرئاسية، حتى مشروع المشترك السياسي المحور الجوهري فيه نقد تجربة الرئيس ونفي كل إيجابياتها والمطالبة بتغيير النظام الرئاسي إلى برلماني كل ذلك يجعلنا نؤكد أن المشترك الوحيد لهم هو العداء المتأصل في أحزابه للحاكم كشخص وليس لمؤسسة الرئاسة فحلمهم الكبير يقبع فيها وهذا في تصوري يجعلنا نستنتج أن المشترك يمارس السياسية بعقلية يحكمها الثار وهنا مكمن الخطر الداهم على مستقبلنا.

والذي يزيد من خوفنا على مستقبلنا أن ممارسة السياسة لدى المشترك لا تتم وفق رؤية إصلاحية تقويمية وانما باتباع استراتيجية ثورية تطالب بالتغيير الشامل بالاستناد إلى رؤية سياسية تلفيقية مهزوزة وعقلية محكومة بالثار والكراهية وهذا ينتج سلوك عاطفي ممتلئ بالحماس والغضب والتحيز وفي ظل عقلية محكومة بالإيديولوجيا لدى الأعضاء فان الاتهام والتشويه ورفض الآخر هي النتيجة وهذا يغيب الحلول ويؤسس للعنف والخاسر الوحيد في نهاية المطاف هو المجتمع فتحويل السياسية في اليمن إلى صراع بين النخب من أجل المصالح يسير بناء نحو كارثة محققة.

وهذا التركيز الشديد على أن كل شيء غير صحيح واتهام الحاكم بكل عيب ونقيصة والتركيز على راس النظام وإدانة كل شيء متعلق به يجعلنا نؤكد أن المشترك يقودنا نحو العنف وهذا ما يجعل منه خطاب نتائجه المحتملة لا تخرج عن التالي:

١- الهيمنة على السلطة وتحويلها إلى إداة قسرية وجبرية من أجل التغيير وفق رؤية تلفيقية أنتجتها أحزاب متناقضة وبالتالي الصراع مع المجتمع وإعاقة تطوره الطبيعي.

٢- صراع النخب المشكلة للمشترك لأن مفهوم التغيير يختلف من إيديولوجية إلى أخرى وإدخال اليمن في أزمات متلاحقة.

٣- التحالف والتصارع بين النخب السياسية والدخول في صدام يعيق جهود جميع الأطراف وفي هذه الحالة يصبح الصراع على السلطة وتضخيم المصالح ونهب الدولة هو المحدد الفعلي لحركة المتصارعين، وهذه التجربة مرت بها اليمن أثناء الصراع في فترة ما قبل حرب ١٩٩٤م، وفي الحكومة الإئتلافية بعد الحرب وبلغ الفساد في مؤسسات الدولة أعلى درجاته في هذه المرحلتين.

مع ملاحظة أن المشروع السياسي للمشترك كاداة لتغيير الواقع بمثل رؤية فوقية مفروضة من قبل بعض أعضاء نخبة المعارضة وتم انزاله على البقية من خلال القيادات الوسطى الرابط بين القيادات العليا والاعضاء ويتم الزام أعضاء الأحزاب بالدفاع عن مشروع لم تشارك في صناعته وانما أنتجته الآلية العقلية النخبوية التي تحدثنا عنها آنفا وهذا ما جعل منه مشروع عاجز عن فهم وتفسير الواقع وقدم حلول متعالية وتلفيقية ومشوشة.

فالمشروع لم يكن نتيجة حوار او نقاش أو بحوث ودراسات معمقة للواقع وحاجات المجتمع لان هذا الامر يحتاج الى وقت طويل وهذه السياسة تخلق رؤى مختلفة ومتناقضة وتثير الكثير من الاسئلة بحكم التناقضات الموجودة في بنية احزاب المشترك فيما بينها وبينها وبين واقعها وهذا يولد الكثير من المشاكل التي لا يمكن حسمها وهذا ما دفع النخبة أن تفرض مشروعها على أعضاء أحزابها ونفس السياسة تم اتباعها في اختيار المرشح الرئاسي لذا فان حلولها بنهاية التحليل وباي منهجية يتم اتباعها تصل إلى نتيجة أن حلول المشترك ذا طبيعة تلفيقية أجبارية قهرية، والخطر الاكبر أن يتم التعامل مع المجتمع بنفس الآلية في حالة سيطرت المشترك على الحكم.

المؤتمر رؤية واقعية وتحول إيجابي

المؤتمر تيار سياسي أوجدته حاجة مجتمعيه وفكان تعامله دائما مع الواقع مؤسس على فهم الواقع كما هو، كما أنه يحمل رؤية متماسكة تم بنائها من قبل المجتمع، ويعدل ويضيف فيها المجتمع حسب الحاجة في ظل ثوابت هي محل الاجماع الوطني، وهذا مكن المؤتمر من إحداث تحولات كثيرة متوائمة مع الواقع أسهمت في إستقرار اليمن وتطوره، ويعود السبب أن فكر المؤتمر وسلوكه العملي تعبير صادق وحقيقي عن طبيعة وحقيقة المجتمع اليمني.

والتحولات التي قادها المؤتمر تعكس الذات اليمنية، فتم تحدد الهدف والغاية على أساس الهوية والانتماء المعبر عن المكون اليمني كما تشكل عبر تاريخة ولكنه تجاوز الفعل الخاطئ في التاريخ لصالح القيم العليا المتوافقة مع التغير الحاصل في بيئة اليمنيين وبالتالي فقد تماهى مع الواقع وحايثه وبناء رؤيته بهدف الإنسجام مع الواقع ومحاولة تغييره وفق قيم ايجابية انتجتها العقلية اليمنية.

هذا السلوك جعل من المؤتمر حزب يفرق بين الحلم والواقع بين المثالية الطوباوية والمثالية الواقعية فهو حزب عملي براجماتي يتحرك في ظل طموحات عالية كونها ورسمها المجتمع وهذا مكنه من التفاعل مع القوى الحية في المجتمع فكان خطابه منسجم مع رغبتها، وهذا نتاج تقدير عالي للمجتمع باعتبار هو صناع الحدث والمحدد الفعلي لحاجاته ومطالبه.

ونتيجة ذلك فقد شكل المؤتمر تيار وسطي ينتمي إليه اغلب أبناء اليمن وهو أطار مفتوح لكل الهاربين من الاحزاب الاخرى الذين ملوا إيديولوجية احزابهم وادركوا خطورتهاعلى السلم الاجتماعي واعاقتها لتقدم اليمن وتطوره، ولانه حزب وطني لا عقد لديه ولا يمارس الشك تجاه المواطنين ويتعامل بثقة ومرونة عالية فانه يستقبل الكوادر المختصصة والقادرة على خدمة المجتمع ويمنحها أعلى المركز في التنظيم وفي مؤسسات الدولة.

والمؤتمر لا يحمل العنف في بنيته وهو مركز التوازن الفعلي في السياسة اليمنية والمدافع عن قيم المشروع الوطني وعلى استعداد أن يقدم تنازلات لمنافسيه إذا كان ذلك يصب في المصلحة الوطنية، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن المؤتمر يمثل صمام أمان لكل قيم المشروع الوطني ويقودنا نحو مستقبل أكثر أزدهرا.

وهذا مبني على تحليل عقلاني فالمؤتمر بشكل حالة فريدة في تعامله مع الجماهير قل أن تجد لها مثيلا في الحركات والتيارات السياسية في الساحة اليمنية وحتى على المستوى العربي فيما يخص تعامله مع الواقع المحيط والناس فيتحرك وفق استراتيجية ذات بعدين:

البعد الأول: متوائمة ومتناغمة مع حركة الواقع كما هو، بمعنى فهم الواقع المحيط بمختلف جوانبه وحركته وتفاعلاته وطبيعته الفعلية لا المتخيلة ومن ثم التوافق مع مطالبه وحاجاته المفرزة بشكل طبيعي.

البعد الثاني: العمل على بذل جهود حثيثة ونكية لإعادة بناء الواقع المحيط بآليات فكرية وعملية تم تكوينها وبنائها من قبل الفعاليات الحقيقية في المجتمع. وهذا يمنحه القدرة وبجدارة على بناء الحكم والمجتمع وفق مسارات تغييرية واقعية ناضجة بحيث تصبح تلك التحولات قناعات عميقة وجزء لا يتجزء من بنية وعي المجتمع وحركته بمعنى آخر يمكننا القول أن المؤتمر لم يمارس تفكير متعالي عن واقعه المجتمعي بل منسجم معه إلى درجة التماهي ولكنه في الوقت نفسه يحمل رؤية تقويمية لتجاوز الأخطاء الناتجة عن الممارسة.

وفكر المؤتمر وفلسفته السياسية هي التعبير الصادق عن الروح اليمنية كما هي بطبيعتها وأفراز حقيقي للحاجات والمطالب والطموحات المجتمعية فكان تعامله مع بيئته تتم بواقعية دون خلفيات ورؤى مسبقة تم تصنيعها خارج المجتمع والواقعية المؤتمرية ليست محافظة ولا متحررة ولكنها واقعية إيجابية لا تقبل بالسلبيات والأخطاء وتقود التغيير بالإستناد إلى رؤى فكرية إيجابية مثالية ولكنها مبنية على فهم ناضج للواقع المعاش.

ولا يعني هذا أن الأخطاء لا وجود لها بل أنها كثيرة بحيث يجد المراقب أن الأمور مايعة ولا ضابط لها والمؤتمر يعترف باخطائه لثقته على قدرته على تجاوزها والأخطاء نتاج طبيعي للعمل في واقع مازال في مراحله الأولى للتعامل مع قيم الدولة الحديثة ويحتاج إلى وقت لهضمها واستيعابها وتجاوز السلبيات والأخطاء يتم من خلال الممارسة والتجريب وممارسة النقد البناء وتبني استراتيجية الامتزاج مع المجتمع وتشجيعه على تغيير نفسه وتفعيل آليات التغير حتى يكون المجتمع قادر على إحداث نقلات نوعية وباختيار حر منه حتى يكون التاسيس للجديد مقبولا وقادر على ترسيخ نفسة في بنية الوعي المجتمعي.

القبيلة بين المؤتمر والايديولوجيا

وهذا يعطي تفسيراً لبعض السلوكيات التي قد تبدو من النظرة السطحية أو باعتماد منهجية تحليلية متعالية عن الواقع الذي تحاول فهمه أنها متناقضة مع طبيعة عمل الحزب كالية حديثة متجاوزة لاي سلوك متناقض مع قيم الدولة الحديثة فمثلا يمثل المؤتمر القوة السياسية الوحيدة التي تعمل برؤية واضحة متناغمة مع الناس وواقعهم لإدماج التكوينات التقليدية في الدولة كالقبيلة مثلا دون منحها القول الفصل في تحديد حركة الحزب ولكنها تسهم وتشارك في الحوار والنقاش بشكل او باخر في رسم معالم الفكر المؤسس للمؤتمر وهي متواجدة في المؤتمر وتلعب أدوار فاعلة ومن خلال الحزب كبنية حديثة يتم إشراكها في السلطة وهذا الاسلوب يجعل القبيلة تدخل عالم السياسة بمفاهيم حديثة ويجعلها قادرة على تحقيق المصالح المختلفة عبر الدولة ومع الوقت تندمج في الدولة وتصبح القبيلة مستوعبة في الية الدولة، وتصبح الدولة هي الأصل وهذا يحقق نقلة نوعية لتطور القبيلة والدولة معا.

■ تتعامل بعض التيارات السياسية المعارضة مع الولاءات الدنيا كأداة من أدوات الصراع على السلطة ودفعها لمقاومة الدولة وشرعية النظام

الملاحظ أن هذا التفاعل في بداياته الأولى يفرز سلبيات وعيوب كثيرة فمراقبة التفاعلات بتفاصيلها الجزئية تجعل المراقب يعتقد أن القبيلة أقوى من الدولة وأنها حاكمة وهذه نظرة ساذجة وقائمة على تحليل سطحي وغير مبنية على فهم واضح لتطور الدول والمجتمعات ومؤسسة على نظرة قاصرة مستعجلة للنتائج أو أنها نظرة يتم توظيفها في صراع سياسي ليس إلا.

ولكن بالنظرة الكلية والموضوعية والتي تأخذ جميع الأبعاد بالاعتبار وتدرس الأمر في سياق التاريخ المحلي والواقع المحيط وطبيعة الحراك المجتمعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، ومع ضرورة فهم طبيعة الدولة كفكرة لها صور عديدة وجوهرها ثابت لا يتغير فالانسان كائن اجتماعي سياسي لا يمكن أن يعيش إلا في ظل دولة والقبيلة كمفهوم إجتماعي وسياسي لا يمكنها أن تكون هي الدولة إلا إذا تحولت إلى دولة وبالتالي تجاوزت القبيلة لمفهوم أعلى يختلف كليا عن القبيلة ولا يمكنها أن تتحول إلى دولة إلا إذا أصبحت سلطتها تشكل تعبير عن المجتمع وقواه الفاعلة وهذا ما يجعل القبائل تفقد عصبيتها الام لصالح عصبية أكبر يجمعها مبدأ أو مشروع والعلامة ابن خلدون في مقدمته يعطي تفسير واضح في هذا الجانب.

في وضعنا اليمني فان الدولة نشأت ابتدءً خارج القبيلة ولكن القبيلة لعبت إدوارا فاعلة وأساسية في التاسيس للدولة الحديثة وهي القوة الحقيقة والركن والمكون الأساسي للدولة اليمنية بحكم تركيبة المجتمع اليمني ويعود الأمر إلى أن التجارب السابقة جعلت من القبيلة أما إداة لإدارة الصراع على السلطة بين نخب لا علاقة لها بالقبيلة او أن القبيلة شكلت سلطة تنظيمية معزولة لا ترقى إلى سلطة الدولة.

ومع بروز الدولة الحديثة لعبت الفئات الحديثة من القضاة والفقهاء والفئات المتمدينة وابناء القبائل الذين تلقوا معارف حديثة واصبحت القيم العصرية هي الحاكمة لحركتهم الأدوار الكبيرة وشكلوا ومازالوا قوام الحكومات المتلاحقة وبمشاركة فاعلة من القبيلة.

الذي عمق من إشكالية القبيلة في تفاعلها مع الدولة المحاولات التي قامت بها التنظيمات الحديثة خصوصا الإيديولوجية منها في أستغلال قوة القبيلة والعمل على توظيفها واستغلالها في صراعها من أجل الأمساك بزمام السلطة وهذه السلوك الإنتهازي أعاق الدولة وأفرغ مضمون أفكار التيارات الايديولوجية لصالح قيم متناقضة معها وأدخلت على القبيلة صراعات وسلوكيات سلبية أقلها أنها شجعت القبيلة لتدخل لعبت الصراع على السلطة بقيم القبيلة وهذا خلق تشوهات كثيرة في الدولة مازالت قائمة إلى الآن، وشجع بعض الفئات المتعلمة أن تبحث عن شرعيتها داخل القبيلة لتنال نصيبها من الثروة والسلطة.

ومازالت بعض التيارات السياسية المعارضة في الوقت الراهن تتعامل مع الولاءات الدنيا والقبيلة كأداة من إدوات الصراع على السلطة بل يتم تحريضها ودفعها لمقاومة الدولة وشرعية النظام والقانون والإيحاء لها بان النظام الحالي يعمل على إلغائها ومحاربتها ومحاصرة نخبها، والسعي للإستفراد بالحكم دونها وأصبحت النخب الحديثة الطامحة أو التي فقدت مصالحها نتيجة ضعفها وهشاشة رؤيتها ونزوعها السلطوي وطمعها في الثراء تؤسس لوجودها في الساحة من خلال دعم بعض النخب القبلية صاحبة النفوذ السلطوي والمالي والقادرة على الفعل والتحرك في المجال القبلي وتعبئة القبيلة من خلال بعث القيم التي تذكي من العصبية القبلية والمصالح الأنانية وجعلها هي المحدد لطبيعة الصراع.

وهذه الممارسة تهدف إلى تهديد النظام بقوة القبيلة وهذا ما يجعلنا نؤكد أن بعض الاطراف في المشترك تمارس استراتيجية متناقضة مع المطالب المعلنة في صراعها مع الحكم ربما تؤدي إلى تفجير المجتمع والدولة معا.

أما البعض الآخر من أصحاب النزوع الايديولوجي فيتبنى سياسة عزل القبيلة ومحاصرتها في مناطقها وقسرها عن اعتزال السياسية لصالح القوى الحديثة والنخب القبيلة المستعدة أن تضحي بالمجتمع لصالح قيم النخب الحديثة ذات التأسيس الإيديولوجي وهذه الإستراتيجية فشلت في الشطر الجنوبي وفي عهد الحمدي وأفقدت القوى الحديثة قوتها وقدرتها على اختراق المجتمع مما أدخلها في صراع مع المجتمع وهذه السياسية يعتقد البعض أنها ناجحة وحققت الدولة إنجازات على مستوى الرخاء المادي وفرض النظام والقانون ولكن تلك الانجازات تحققت بفعل عوامل أخرى هي نفسها التي جعلت من القبيلة تبتعد عن الصراع مع النخبة الحديثة، كما أن ممارسة الإكراه قد يكون احد الاسباب ولكن النتيجة أعاقة المجتمع من التطور بشكل طبيعي وتأجيل الصراع لينفجر بشكل عنيف لاحقا وهذا ما حدث فالحزب الاشتراكي أنفجر قبليا في أحداث يناير وبعد الوحدة حدث أنبعاث قبلي تم كبته فترة طويلة ويعتقد ذوي النزوع الايديولوجي أن الحاكم هو من أسهم في تنميتها وهذا ناتج عن عماء في فهم حركة المجتمعات وتطورها الطبيعي ونتائج الكبت تؤدي إلى نقيض ما يهدف اليه ممارس سياسة الكبت، والرئيس الحمدي حاصر القبيلة وعزلها فحاربته وقضت عليه في نهاية المطاف.

موجز أخير

ومن الأسباب التي تدفع أصحاب الرؤى الايديولوجية لمحاربة المجتمع وعزله لصالح الدولة ونخبتها الحاكمة هو فهمهم القاصر لدور الدولة فيجعلون منها غاية ومنتهى وبالتالي لابد من توظيف المجتمع بكليته لصالح الدولة فيصبح المجتمع موضوعا وإداة لخدمة الدولة أما بخدمة الدولة لذاتها باعتبارها قيمة عليا يحقق من خلالها الفرد الأمن والأشباع المادي أو باعتبارها حاملة لفكرة متعالية هي الاصل والفصل والجميع دولة وأفراد خدما لهذه الفكرة وفي كلتا الحالتين يكون النتاج تدمير حرية الفرد وسموه الاخلاقي ورغباته وحاجاته المختلفة والمتنوعة لصالح القيم المؤسسة للايديولوجيا وهكذا تفكير أنتج أنظمة شمولية واستبدادية والتاريخ خير دليل .والدراسات التاريخية لأنظمة الحكم التي أسست شرعيتها على أسس قيم متعالية ومتناقضة مع مجتمعاتها اوضحت أنها جعلت من النخبة الحاكمة أسياد يتحكمون بكل شيء وتوظيف قوة الايديولوجيا والدولة والمجتمع نفسه لخدمة مصالحها وجعل القوة القهرية إداة لإجبار الناس على الرضوخ للرؤية الفكرية وتصبح النخبة هي الشعب ومن يعارضها يتم تصفيته بوسائل عنيفة.

استفادت النخبة التي أسست المؤتمر قبل الوحدة وبعدها من التجارب السابقة وأدخلت القبيلة لعبة السلطة بشروط الدولة الحديثة وبطريقة غير مجحفة للمجتمع والدولة وأنما بتوازن فريد أسهم في تحقيق الامن والاستقرار وتم تجاوز عنف القبيلة وصراعاتها المدمرة من أجل السلطة والغنيمة واستطاع المؤتمر أن يحقق أنجازات عظيمة أهمها زرع بذور فكرة الإيمان بالدولة وطاعتها كتعبير عن الولاء لهذا الكيان المعبر عن مصالح المجموع.

سنحاول في مقالات لاحقة أن نتحدث بتفصيل أكثر عن قضية التغيير في فلسفة المؤتمر والاستراتيجيات المتبعه لتحقيق التحولات المختلفة في المجالات المختلفة ونقارن ذلك برؤية الاحزاب الأخرى من خلال تناول القيم المؤسسة للمشروع الوطني كالحرية والوحدة والديمقراطية والتنمية....حتى نكون قادرين على تاسيس وعي لدى كوادر ومؤيدي المؤتمر باعتبارهم المشاغل التي تنير دروب الوطنية وتقود اليمن نحو مستقبل أكثر نضجا قادر على المنافسة وخوض غمار الحياة بثقة وجدارة.

■ مشكلة المشترك أن التغيير الذي أجمعوا عليه تختلف طبيعته لدى تياراته بحكم اختلاف وتناقض الإطار المفاهيمي والقيمي.. ويجمعها فقط «الثأر من النظام»!